

انجاز للطبيبي: الكنيست تصادق بشكل نهائي على قانون آدم لوضع أجهزة انعاش في المدارس

مكاتب " كل العرب " - الناصرة
kul@alarab.net



افتتاح مركز اسعاف في قرية اكسال خلال الأسابيع المقبلة، وهذا يساهم في تقليص المدة الزمنية بين وقت وقوع الحادث ووصول الاسعاف .

هذا وقد حضر الى الهيئة العامة للكنيست السيد عمر حسن وفواز عمر حسن، والد وأخ، الطفل المرحوم آدم حسن، اللذان عبّرا عن ارتياحهم لسن هذا القانون الهام شاكرين النائب الطبيبي على مبادرته لطرح القانون وتسميته بقانون آدم، وأضاف السيد عمر حسن: " اشكر أعضاء الكنيست الذين دعموا اقتراح القانون. عندما توجهت الى الكنيست كان هدفي ان احمي وامنع سقوط الضحية القادمة، ونشر المعلومات حول كيفية التعامل مع مثل هذه الحالات. فقدت ابني ضحية للإهمال وعدم الإدراك ولكن لا يسعني إلا أن اقول الحمد لله ."

وصول سيارة الإسعاف وبدء عملية الإنعاش طويلة جدا، لم يحتمل خلالها قلب آدم الصغير هذه المدة ففارق الحياة ولم يعد آدم يذهب الى مدرسته، وعليه فقد تقدم النائب الطبيبي باقتراح هذا القانون مساهمة في انقاذ الأرواح في حال وقوع حوادث مشابهة.

وفي كلمته أمام الهيئة العامة للكنيست، قال النائب د. أحمد الطبيبي: " قبل عدة أسابيع قمنا بتمرير هذا القانون بالقراءة الأولى وقمنا مباشرة بعدها بالعمل المشترك في لجنة التربية والتعليم، مع رئيس اللجنة النائب يعكوف مرجي، الذي تقدم باقتراح قانون مشابه، حيث تم تحديد الصيغة النهائية لهذا القانون ليتم سنه اليوم بشكل نهائي ليضاف هذا القانون الى سلسلة القوانين الهامة التي تمكنا من تمريرها خدمة لجمهيرنا وبلداتنا العربية ومساهمة منا في الحياة الكريمة لأهلنا وسلامة الانسان.. لأنه انسان.

رحم الله آدم ولتكن حادثة وفاته سببا في انقاذ حياة الآخرين، حيث لا اعتراض على حكم الله وقضائه.. ولكن يجب علينا أن نستخلص العبر ونبحث في المسببات وطرق الوقاية وضمان الجاهزية عند وقوع حالات مشابهة في المستقبل. مؤخرا حصلنا على مصادقة نجمة داوود الحمراء، بعد عدة جلسات قمنا بها زميلي النائب اسامه السعدي وأنا في عدد من البلدات العربية لافتتاح مراكز اسعاف في عدة بلدات عربية، وسيتم

صادقت الهيئة العامة للكنيست الثلاثاء على اقتراح قانون "آدم" الذي تقدم به النائب د. أحمد الطبيبي، رئيس العربية للتغيير - القائمة المشتركة، والذي يقضي بوضع أجهزة انعاش كهربائية في المدارس، حيث تعتبر هذه الأجهزة المتطورة أجهزة ذكية تقوم باعطاء التعليمات حول كيفية استخدامها من خلال تقنيات صوتية تساعد في انعاش الشخص المصاب خلال دقائق معدودة حتى وصول سيارة الإسعاف واستكمال العلاج وزيادة فرصة النجاة، خاصة للذين يتعرضون الى سككات قلبية وحالات اغماء يتوقف خلالها القلب عن العمل بشكل كامل او جزئي وينقطع الاوكسجين عن الجسم... ففي هذه الحالات الطبية، كل دقيقة وكل ثانية مهمة لإنقاذ حياة الأشخاص ولتقليل الضرر الصحي الناتج، وقد ساهم هذا الجهاز في انقاذ حيات العديد من الأشخاص الذين تعرضوا لأزمات قلبية في أماكن تواجد فيها جهاز الإنعاش.

وجاءت تسمية القانون بقانون "آدم" نسبة الى حادث وفاة الطالب آدم عمر حسن من قرية الرينة (8 أعوام) من قرية الرينة في الجليل خلال تواجده في مدرسته الابتدائية. حيث كان الوقت الذي مر بين لحظة إصابة آدم واغمائه وبين

المئات من اليهود والعرب يتظاهرون في جاجولية لمنع إقامة محطة توليد الطاقة



والشعارات المنددة بإقامة هذه المحطة التي ستعمل بالغاز والتي *من شأنها تلويث البيئة في المنطقة*، كما قال رئيس مجلس جاجولية فائق عودة، وقد سمحت الشرطة للمتظاهرين اغلاق الشارع لبضعة دقائق في وجه السيارات ما أدى الى ازدحام شديد في حركة المرور.

بعض المشاركين والقائمين والمنظمين لهذه المظاهرة صرحوا انهم لن يتركوا أبنائهم عرضة للمخاطر بسبب إقامة هذه المحطة الخائفة والملوثة للبيئة على حد تعبيرهم.

من: منى عرموش - مراسلة موقع العرب وصحيفة كل العرب
تظاهر أمس الخميس على مفترق الطرق الواقع شمال قرية جاجولية، وهو ملتقى شارع 444 مع مدخل مدينة كفار سابا، المئات من أهالي قرية جاجولية ومن ضمنهم عمال ورئيس مجلس جاجولية فائق عودة، ومجلس إقليمي دروم هشارون، إضافة الى بلدية كفار سابا وعدد من أهالي القرى التعاونية في المنطقة، وقد رفع المتظاهرون اللافتات

الكنيست تصادق على قانون احتجاز اموال عائلات الأسرى الفلسطينيين المصادقة نهائياً على قانون منح وزير الداخلية صلاحية سحب الهويات من المقدسين

مكاتب " كل العرب " - الناصرة

وصل الى موقع العرب وصحيفة كل العرب بيان من النائب د. يوسف جبارين جاء فيه: " صادقت الكنيست بالقراءة الاولى على مقترح القانون الذي يتيح للحكومة الاسرائيلية احتجاز اموال السلطة الفلسطينية بسبب ما تسميه اسرائيل "دعم الارهاب"، وهو القانون الذي بادر اليه عضو الكنيست العزاز شتيرين من كتلة "يش عتيد" من احزاب المعارضة (!) ويحظى بدعم حكومة نتتياهو. ويهدف القانون الى سلب مخصصات الأسرى وعائلات الشهداء من عائدات الضرائب التي من المفترض ان تحولها سلطات الاحتلال الإسرائيلي للسلطة الفلسطينية بحسب اتفاقية اوسلو. وقال النائب د. يوسف جبارين، عضو لجنة الدستور البرلمانية عن القائمة المشتركة، عشية أن هذا



النائب د. يوسف جبارين

" القانون هو عقاب جماعي آخر ضد الشعب الفلسطيني وتهديد لمصادر دخل العائلات التي تعتاش من هذه المخصصات الاجتماعية، وهي مخصصات متبعة في العديد من دول العالم ."

وأضاف النائب جبارين: "إننا نتحدث عن قانون كولونيالي بامتياز، إذ أن الأموال التي تنوي إسرائيل احتجازها هي

ملك للشعب الفلسطيني، وفي ظل حقيقة أنه لا توجد عائلة فلسطينية تقريباً الا وبينها اسير او اسير محرر، فان القانون يسعى الى ترسيخ الاحتلال والى مصادرة موارد الشعب الفلسطيني وحقوقه ."

واكد جبارين: " بحسب التزامات إسرائيل في اتفاقيات أوسلو فهي ملزمة بنقل الاموال الى السلطة الفلسطينية دون اي قيد او شرط، وهذا القانون يناقض بوضوح التزامات إسرائيل بهذه الاتفاقيات الدولية، إذ أن الحديث عن أموال الضرائب التي قامت إسرائيل بجبايتها نيابة عن السلطة الفلسطينية، وهي أموال من حق الشعب الفلسطيني ."

وينص القانون على ان ينشر وزير الامن الاسرائيلي تقريراً سنوياً يفصل فيه كل المبالغ التي تم تحويلها من منظمة التحرير الفلسطينية او من السلطة الفلسطينية الى عائلات الاسرى الفلسطينيين، بحيث يتم خصم كل هذه المبالغ من المدفوعات التي تحولها اسرائيل الى السلطة الفلسطينية من عائدات الضرائب الفلسطينية التي تجبها إسرائيل، وبموجب مشروع القانون سيتم تحويل هذه الأموال إلى صندوق معد لهذا الغرض ويهدف إلى تمويل قضايا تعويضات ترفع ضد فلسطينيين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

وصل إلى موقع العرب وصحيفة كل العرب بيان صادر عن مكتب النائب يوسف جبارين جاء فيه ما يلي: *صادقت الكنيست بالقراءة الثانية والثالثة على القانون الذي يخول وزير الداخلية الاسرائيلي سحب هويات المقدسين بحجة *خرق الامانة لدولة اسرائيل*.

وأضاف البيان: *وفي مداخلته بالكنيست حول القانون قال النائب د. يوسف جبارين، رئيس لجنة العلاقات الدولية في القائمة المشتركة، ان القانون يأتي كخطوة انتقامية ضد الفلسطينيين في القدس، وهو يناقض مبادئ القانون الدولي الذي يقر ان الفلسطينيين في القدس هم اصحاب الارض الاصليين ويمنع طردهم من

وطنهم». وأضاف جبارين: *هذا القانون الاستبدادي يندرج ضمن حملة القوانين العنصرية والفاشية التي تعمل حكومة نتتياهو على تشريعها للنيل من صمود الشعب الفلسطيني ومن أجل تكريس الاحتلال الاسرائيلي للقدس الشريف وسلب حقوق الفلسطينيين فيها*.

واختتم البيان: *ويذكر ان هذا القانون جاء من اجل الالتفاف على قرار المحكمة العليا الاسرائيلية التي رفضت مؤخرًا قرارات سابقة لوزير الداخلية بسحب الهويات من المقدسين، مما دفع الائتلاف الحكومي للتعبير بتشريع قانون جديد يسمح بما منعه المحكمة العليا* إلى هنا نصّ البيان.